جامعة القاهرة

كلية الحقوق

قسم القانون العام

"الحق الدستوري في الحصول على المعلومات والبيانات"
"دراسة مقارنة"
رسالة "دكتوراه" في القانون

مقدمة من

ياسر سيد حسين

وقد تألفت لجنة المناقشة و الحكم من : -

الأستاذ الدكتور /محمد محمد بدران (رئيساً)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور /جابر جاد نصار (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – رئيس جامعة القاهرة

المستشار الدكتور/عبد الفتاح صبري أبو الليل (عضواً)

نائب رئيس مجلس الدولة

٢٠١٤

((قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ))

صدق الله العظيم

سـورة البقـرة

الآيه (٣٢)

إلى :

" والدي ووالدتي "

أمد الله في عمرهما

مقدمة

يلاحظ رغم التطور الملحوظ لنظريات عديدة حول حقوق الفرد وحرياته واهتمامه بالفكر القانوني والنظم السياسية المعاصرة؛ فإن العصر الحديث وبما تحوطه من أهوال ومخاطر، مازال يشهد نماذج صارخة لانتهاك هذه الحقوق. وهذا الأمر يعتبر على النقيض من انتشار الأفكار التي تنادي بالديمقراطية وبروز قوة الرأي العام العالمي والوطني، فانتهاك حقوق الفرد وحرياته يعد أمرًا مخالفًا، وعدم احترام لكافة الحقوق الفردية التي تضمنتها الدساتير القومية والمواثيق الدولية.

ونظراً للتناقض الذي يشهده العالم بشأن حقوق الفرد وحرياته، والذي كان الدافع الأول وراء التفكير في هذا البحث، إذ لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية حقوق الفرد وضرورة الحفاظ عليها؛ لإمكان نمو المجتمعات وازدهارها، كما لا نستطيع أيضا أن ننكر أن مظاهر انتهاك حقوق الفرد وحرياته تتزايد بصورة تفوق الوصف، في ظل الإيمان الشعبي بهذه الحقوق، وهو ما يدعو إلى تكثيف الدراسات في مجال حقوق الفرد والحريات الأساسية لزيادة الوعي بها وحث الحكومات التي تسعى بسلطتها للقضاء عليها، أن تساير التطور الدولي بشأن حقوق الفرد وحرياته.

وأن تضع حقائق انتهاكات حقوق الفرد أمام الرأي العام ؛ لتتحمل مسئوليته نحو الحفاظ عليها، والقضاء على الحكومات التي تتجاهلها أو تنكرها[1].

فقد أخذت العديد من الدول المحافظة على حقوق الفرد وحرياته، من خلال وسائل قانونية رسمية عدة. فعلى المستوى الدولي بذلت جهود دولية وصراعات سياسية من الشعوب في مواجهة السلطة السياسية، من أجل الاعتراف بحقوق الفرد وحرياته، وذلك من خلال الاعتراف في مواثيق دولية وانتشار هذه المواثيق بين دول العالم حتى أصبحت تلك المواثيق تضمن في طياتها العديد من المبادئ الشرعية الدولية التي تحافظ على كيان

---

(١) د/محيي شوقي أحمد – الجوانب الدستورية "لحقوق الإنسان" رسالة دكتوراه– جامعة عين شمس – عام ١٩٨٦ – ص١٨.

الفهـــرس

	رقم الصفحة
مقدمة عامة:-	٤
- الفصل التمهيدي - **مفهوم الحق الدستوري في الحصول على المعلومات والبيانات وأساسه الدستوري، وصلته بالحقوق والحريات العامة**	١١
المبحث الأول: الأساس الدستوري ومفهوم الحق في الحصول على المعلومات والبيانات.	١٥
المطلب الأول- الجدل الفقهي حول مفهوم الحق بشكل عام.	١٦
الفرع الأول- الاتجاهات الفقهية حول مفهوم الحق.	١٧
الفرع الثاني- الاتجاهات المعاصرة حول مفهوم الحق.	١٩
المطلب الثاني- الأساس الدستوري للحق في الحصول على المعلومات والبيانات.	٢٠
الفرع الأول- مفهوم المعلومات والبيانات	٢٢
الفرع الثاني- الحق في الحصول على المعلومات والبيانات في الدستور المصري	٢٥
المبحث الثاني: مدى الترابط بين الحق في الحصول على المعلومات والبيانات بالحقوق العامة الأخرى	٢٩
المطلب الأول- ارتباط حق الحصول على المعلومات والبيانات بحرية الرأي والتعبير.	٣٢
الفرع الأول- حرية الرأي - تعريفه- أركانه- صور التعبير عنة.	٣٤
الفرع الثاني-العوامل التي تؤثر في تكوين رأي الفرد في المجتمع.	٣٩
الفرع الثالث- مدى ارتباط الحق في الحصول على المعلومات والبيانات بحرية الرأي والتعبير.	٤٢
الفرع الرابع- ممارسة حرية الرأي والتعبير في نطاق تشريعات دولية وداخلية.	٤٣

المطلب الثاني- ارتباط حق الحصول على المعلومات والبيانات بحرية تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والنقابات العامة.	٤٧
الفرع الأول- التعريف العام لكل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والنقابات العامة.	٤٨
الفرع الثاني- التنظيم القانوني للحق في حرية تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والنقابات العامة.	٥٤
الفرع الثالث- مدى الترابط بين حق الحصول على المعلومات والبيانات بحرية تكوين الجمعيات والنقابات العامة	٦٠
المطلب الثالث- ارتباط حق الحصول على المعلومات والبيانات بحرية الاجتماع.	٦٣
الفرع الأول- مفهوم الحق لحرية الاجتماع.	٦٤
الفرع الثاني- التنظيم القانوني لحرية الاجتماع داخلياً ودولياً.	٦٨
الفرع الثالث- مدى الترابط بين حق الحصول على المعلومات والبيانات بحرية الاجتماع.	٧٣
المطلب الرابع- مدى الترابط بين حق الحصول على المعلومات والبيانات بحرية تكوين الأحزاب السياسية.	٧٦
الفرع الأول- مفهوم الحزب السياسي لدى الفقه والقضاء والدور الذي يقوم به.	٧٩
الفرع الثاني- التنظيم التشريعي لحرية تكوين الأحزاب السياسية في مصر وفرنسا.	٨٦
الفرع الثالث-مدى الترابط بين الحق في الحصول على المعلومات والبيانات وأداء الحزب السياسي.	٩٢
المبحث الثالث: أهمية الحق في الحصول على المعلومات والبيانات للفرد في المجتمع.	٩٥
المطلب الأول- أهمية الحق في الحصول على المعلومات والبيانات بالنسبة لوسائل الإعلام.	٩٧
الفرع الأول- الأساس التشريعي لوسائل الإعلام المختلفة.	٩٨
الفرع الثاني- أهمية المعلومات والبيانات في الدور الذي يقوم به وسائل الإعلام.	١٠٤
الفرع الثالث- أهمية المعلومات والبيانات التي تنشر.	١١١
المطلب الثاني- أهمية الحق في الحصول على المعلومات والبيانات في ممارسة البحث العلمي.	١٢١

الفرع الأول- ماهية البحث العلمي	١٢٢
الفرع الثاني- دور المعلومات والبيانات في البحث العلمي.	١٢٤
(الباب الأول) **الحماية القانونية للحق في الحصول على المعلومات والبيانات بين التنظيم والتقييد التشريعي**	١٢٩
الفصل الأول **التنظيم الدستوري للحق في الحصول على المعلومات والبيانات**	١٣١
المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تنظم الحق في الحصول على المعلومات والبيانات.	١٣٣
المطلب الأول- الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي تنظم الحق في الحصول على المعلومات والبيانات باعتباره حق لا يمكن تجزئته عن الحقوق الأخرى.	١٣٤
الفرع الأول- مدى الترابط بين الحقوق في المواثيق الدولية.	١٣٥
الفرع الثاني- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تداول المعلومات.	١٣٨
المطلب الثاني- الاتفاقيات الإقليمية التي تنظم الحق في الحصول على المعلومات والبيانات	١٤١
الفرع الأول- ميثاق حقوق الإنسان السياسية في الوطن العربي.	١٤٢
الفرع الثاني- الاتفاقيات الدولية الإقليمية المبرمة لتدعيم الحق في الحصول على المعلومات والبيانات.	١٤٣
المبحث الثاني: تنظيم الحق في الحصول على المعلومات والبيانات في دساتير النظم المختلفة.	١٤٤
المطلب الأول- تنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات في الدستور الفرنسي.	١٤٦
الفرع الأول- القانون الصادر في٦من يناير عام ١٩٧٨ بشأن المعلومات والبطاقات والحريات	١٤٧
الفرع الثاني- القانون الصادر في ١٧ من يوليه ١٩٧٨ بشأن الاطلاع	١٥٠
المطلب الثاني- تنظيم حق الحصول على المعلومات في دساتير بعض الدول الأخرى.	١٥١

الفرع الأول- دور الولايات المتحدة الأمريكية في تنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات.	١٥٢
الفرع الثاني- تنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات في الدستور الألماني.	١٥٣
الفرع الثالث- تنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات في الدستور الأسباني.	١٥٤
الفرع الرابع- تنظيم حق الحصول على المعلومات والبيانات في الدستور الكندي.	١٥٥
الفصل الثاني **الحق في الحصول على المعلومات والبيانات بين التنظيم والتقييد التشريعي**	١٥٨
المبحث الأول: الحق في الحصول على المعلومات والبيانات بين التنظيم والتقييد المتعلق بالسلطات العامة في الدولة.	١٥٩
المطلب الأول- حظر إدلاء الموظف العام بمعلومات وبيانات عن أعمال وظيفته.	١٦١
الفرع الأول- مفهوم الموظف العام في مصر وفرنسا.	١٦١
أولاً: مفهوم الموظف العام في مصر	١٦٢
ثانياً: مفهوم الموظف العام في فرنسا	١٦٤
الفرع الثاني- الحظر المفروض على الموظف العام بعدم الإدلاء بمعلومات وبيانات في التشريع المصري والفرنسي.	١٦٦
أولاً: الحظر المفروض في التشريع المصري.	١٦٧
ثانياً: الحظر المفروض في التشريع الفرنسي.	١٧٠
المطلب الثاني-حظر إفشاء مداولات المحاكم وتحقيقات الأجهزة القضائية.	١٧٢
الفرع الأول- النصوص القانونية المقيدة لحرية نشر المعلومات والبيانات محل التحقيق القضائي في التشريع المصري والفرنسي.	١٧٢
أولاً: القيود التي فرضها المشرع المصري.	١٧٣
ثانياً: القيود التي فرضها المشرع الفرنسي.	١٧٥
الفرع الثاني- نطاق الحظر المفروض على نشر القضايا.	١٧٦
أولاً: حظر نشر معلومات أثناء مرحلة التحريات.	١٧٧
ثانياً: حظر نشر معلومات أثناء مرحلة التحقيقات.	١٧٨

ثالثاً: حظر نشر معلومات أثناء مرحلة المحاكمة.	١٧٩
المطلب الثالث: حظر النشر المفروض على المطبوعات.	١٨١
الفرع الأول- مفهوم الطباعة وأساسها القانوني.	١٨٢
أولاً: مفهوم المطبوعات.	١٨٢
ثانياً: الأساس القانوني للمطبوعات.	١٨٣
الفرع الثاني- الرقابة على النشر في المطبوعات.	١٨٥
أولاً: دور المشرع المصري في الرقابة على النشر.	١٨٧
ثانياً: دور المشرع الفرنسي في الرقابة على النشر.	١٩٠
المبحث الثاني: التنظيم المقرر للحق في الحصول على المعلومات والبيانات بموجب تشريعات خاصة.	١٩٢
المطلب الأول- التنظيم التشريعي المقرر بشأن حظر نشر أية معلومات عن القوات المسلحة.	١٩٣
الفرع الأول- التنظيم التشريعي بشأن نقل المعلومات والأسرار العسكرية في مصر.	١٩٤
الفرع الثاني- التنظيم التشريعي بشأن نقل المعلومات والأسرار العسكرية في فرنسا.	١٩٨
المطلب الثاني- التنظيم التشريعي المقرر بشأن استعمال ونشر الوثائق الرسمية.	٢٠١
الفرع الأول- التنظيم التشريعي للحق في تداول ونشر الوثائق الرسمية في مصر.	٢٠١
الفرع الثاني- التنظيم التشريعي للحق في تداول ونشر الوثائق الرسمية في فرنسا.	٢٠٦
المطلب الثالث- التنظيم المقرر بشأن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.	٢٠٩
الفرع الأول-ربط المعلومات والبيانات بالقرار رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزي للتعبة العامة.	٢١٠
الفرع الثاني- القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإحصاء والتعداد.	٢١١
المطلب الرابع- التنظيم المقرر بشأن إنشاء وكالات الأنباء.	٢١٣
الفرع الأول- تقييد حرية وكالات الأنباء في نقل المعلومات والأخبار في مصر.	٢١٤
الفرع الثاني- استقلالية وكالات الأنباء في حرية نقل المعلومات والأخبار في فرنسا.	٢١٧

(الباب الثاني) **الحماية القضائية للحق في الحصول على المعلومات والبيانات**	٢٢٢
الفصل الأول **دور مجلس الدولة في حماية الحق في الحصول على المعلومات والبيانات**	٢٢٥
المبحث الأول: التطور التاريخي لمجلس الدولة "القضاء الإداري"	٢٢٧
المطلب الأول- مراحل تطور مجلس الدولة المصري.	٢٢٩
الفرع الأول- المراحل التاريخية التي تسبق صدور القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة.	٢٢٩
الفرع الثاني- تطور اختصاص القضاء الإداري.	٢٣٢
المطلب الثاني- نشأة وتطور مجلس الدولة كجهاز قضائي في فرنسا.	٢٣٤
الفرع الأول- الأصل التاريخي لوجود مجلس الدولة الفرنسي.	٢٣٥
الفرع الثاني- مرحلة استقلالية مجلس الدولة كجهاز قضائي.	٢٣٦
المبحث الثاني: دور مجلس الدولة في الحفاظ على عدم انتهاك الحقوق والحريات العامة.	٢٣٩
المطلب الأول- دور مجلس الدولة في رقابة القرارات الإدارية التي تمس الحقوق والحريات العامة في مصر.	٢٤٠
الفرع الأول- تصدي مجلس الدولة للقرارات الإدارية بشأن حرية الرأي والتعبير.	٢٤٢
الفرع الثاني- تصدي مجلس الدولة للقرارات الإدارية بشأن حرية الصحافة ونشر المعلومات.	٢٤٥
الفرع الثالث- تصدي مجلس الدولة للقرارات الإدارية بشأن حرية الاجتماع.	٢٤٩
المطلب الثاني- دور مجلس الدولة في بسط رقابته لحماية الحريات العامة في فرنسا.	٢٥٣
المبحث الثالث: الآليات الرقابية التي يمارسها مجلس الدولة في المحافظة على الحقوق والحريات العامة (دعوى الإلغاء ودعوى التعويض).	٢٥٦
المطلب الأول-دعوى الإلغاء كإحدى الآليات الرقابية القضائية للمحافظة على الحقوق والحريات العامة.	٢٥٨
الفرع الأول- شروط تتعلق بالقرار الإداري المطعون فيه بالإلغاء.	٢٥٨
الفرع الثاني- شروط تتعلق بصاحب دعوى الإلغاء.	٢٦٠

المطلب الثاني- دعوى التعويض كإحدى الآليات الرقابية القضائية للمحافظة على الحقوق والحريات العامة.	٢٦٨
المبحث الرابع: الأثر المترتب على الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بشأن الحقوق والحريات العامة.	٢٧٠
المطلب الأول- حجية الحكم على الشيء المقضي فيه.	٢٧١
الفرع الأول- حجية أحكام القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا.	٢٧٢
الفرع الثاني- حجية الأحكام الصادرة من مجلس الدولة أمام القضاء العادي.	٢٧٥
المطلب الثاني- أثر حجية الأحكام على الحقوق والحريات العامة.	٢٧٧
الفصل الثـــــــانـــــــي **دور القضاء الدستوري في حماية الحق في الحصول على المعلومات والبيانات**	٢٨٠
المبحث الأول: التطور التاريخي لفكرة القضاء الدستوري.	٢٨٢
المطلب الأول- تطور أشكال الرقابة الدستورية "القضاء الدستوري".	٢٨٤
الفرع الأول- مرحلة السيطرة الملكية في الدولة.	٢٨٦
أولاً: نظام الرقابة الدستورية في مصر في ظل النظام الملكي	٢٨٧
ثانياً: تطور الرقابة الدستورية في فرنسا	٢٩٠
ثالثاً : تطور الرقابة القضائية الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩٢
الفرع الثاني- مرحلة المحكمة العليا في مصر.	٢٩٥
الفرع الثالث- المحكمة الدستورية العليا.	٢٩٨
المطلب الثاني- تشكيل واختصاصات القضاء الدستوري	٢٩٩
الفرع الأول- تشكيل واختصاصات المحكمة الدستورية في مصر.	٢٩٩
الفرع الثاني- تشكيل واختصاصات المجلس الدستوري في فرنسا.	٣٠٩
المبحث الثاني: القضاء الدستوري و حمايته للحق في الحصول على المعلومات والبيانات كأحد الحقوق والحريات العامة.	٣١٢
المطلب الأول- الدولة- واحترام الحقوق والحريات العامة.	٣١٤
المطلب الثاني- الآليات الرقابية للقضاء الدستوري بشأن الحقوق والحريات العامة.	٣١٨
الفرع الأول- سلطة محكمة الموضوع بإحالة الدعوى.	٣١٨

الفرع الثاني- سلطة محكمة الموضوع التقديرية بالدفع.	٣٢٠
أولاً : شرط المصلحة في الدفع	٣٢٠
ثانياً : الشك في مخالفة قانون أو لائحة للدستور	٣٢٤
الفرع الثالث- تصدي المحكمة الدستورية العليا للفصل في الدعوى.	٣٢٥
المطلب الثالث- دور المحكمة الدستورية العليا في إضفاء حق الحصول على المعلومات والبيانات كحق دستوري.	٣٢٨
الفرع الأول- تصدي القضاء الدستوري- لكل تشريع يخالف حرية الرأي والتعبير كأحد مصادر الحصول على المعلومات والبيانات.	٣٢٩
أولا : تصدى المحكمة الدستورية في مصر لحرية الرأي والتعبير	٣٢٩
ثانياً : تصدى المجلس الدستوري الفرنسي لحرية الرأي والتعبير	٣٣٢
الفرع الثاني- تصدي القضاء الدستوري لكل تشريع يخالف الحق في النشر كمصدر للمعلومات.	٣٣٢
المبحث الثالث: الأثر المترتب على الأحكام الصادرة من القضاء الدستوري بشأن الحقوق والحريات العامة.	٣٣٥
المطلب الأول- أثر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في مصر.	٣٣٧
الفرع الأول- تميز الأحكام الدستورية بأنها ذات حجية مطلقة.	٣٣٨
الفرع الثاني- الأثر الرجعي لأحكام الدستورية بشأن المسائل الجنائية والحقوق السياسية.	٣٤٣
أولاً : الأثر الرجعى بشأن المسائل الجنائية	٣٤٣
ثانياً : الأثر الرجعى بشأن الحقوق السياسية	٣٤٦
المطلب الثاني- أثر الحكم الصادر من المجلس الدستوري في فرنسا.	٣٤٨
الخاتمة	٣٥٢
ملحق مسودة مشروع قانون حرية تداول المعلومات	٣٥٧
ملخص الرسالة	٣٧٧
قائمة المراجع	٣٧٨
الفهرس	٤١٠